التقرير النفطي «18»

وكالة الأنباء الكويتية «كونا»
قطاع التحرير

إدارة الشؤون الاقتصادية

الربع الأول - 2015

الفهرس

كلمة رئيس التحرير	5
مقدمة	7
الفصل الأول: مصنع أم العيش لتعبئة الغاز المسال	8
مواصفات المشروع	10
أسباب إنشاء المصنع الجديد	11
مكونات الغاز واستخداماته	12
الإنتاج والاستهلاك عربياً	14
الإنتاج والاستهلاك عالمياً	16
مصنع الشعيبة	17
الفصل الثاني: تقرير الأسواق	19
الكويت: الأسعار والإنتاج	20
أوبك: الأسعار والإنتاج	22
الاستهلاك في الشرق الأوسط	24
الطلب العالمي وتوقعاته	25
توقعات المستقبل	27
الفصل الثالث: التخزين العائم للنفط	28
أسباب نمو المخزون	30
مظاهر نمو التخزين	31
سيناريو التخزين العائم المتكرر	32
المخزونات العائمة	37
مظاهر نمو التخزين البحري	38
الكويت والتخزين العائم	40
آفاق المستقبل	43

بسم الله الرحمن الرحيم

لاشك أن انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الماضية ولاسيما منذ يونيو 2014 وحتى الربع الأول من العام 2015 كان وراءه العديد من الاسباب والعوامل التي استدعت أن يقف عليها ويدرسها المهتمون بقطاع النفط وأسواقه والصناعة النفطية وبخاصة الدول المنتجة التي تعتمد ميزانياتها على النفط كمصدر أساسي للدخل.

ولما كانت عوائد النفط تمثل نحو 95 في المئة من دخل الكويت القومي وباعتبار أن تلك السلعة الحيوية شريان الاقتصاد الرئيسي، تواصل وكالة الأنباء الكويتية «كونا» ضمن خطة الدولة التنموية إصدار تقريرها النفطي الذي يعد أحد أهم تقاريرها المتخصصة، بهدف تسليط الضوء على أهم المستجدات النفطية على الساحة المحلية والعالمية وإطلاع القارئ على أهم التطورات في قطاع النفط ، بداية من الإنتاج مرورا بالتكرير وانتهاء بالتصدير والبيع والتسويق.

ويتناول تقريرنا النفطي هذا ثلاثة موضوعات مهمة أولها مشروع مصنع تعبئة الغاز المسال الجديد في «أم العيش» الذي تم إنشاؤه وفق مواصفات قياسية عالمية ليحقق الرؤية المستقبلية بتوفير أسطوانات غاز ذات جودة عالية تغطي الزيادة المستمرة في عدد سكان دولة الكويت.

ويتناول التقرير في الفصل الثاني تطورات السوق النفطية العالمية ومستويات الأسعار خلال الربع الأول من العام 2015 ، والأسباب التي أثرت على هذه الأسعار ، كوفرة المعروض والزيادة البسيطة في الطلب وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والأحداث السياسية والعسكرية الجارية في الشرق الأوسط.

ويستعرض التقرير في فصله الثالث عاملا بات له تأثير بالغ الأهمية على الأسعار وهو التخزين العائم للنفط، الذي تطور بشكل كبير في السنوات الأخيرة وأقبلت عليه دول عديدة وشركات نفطية كبيرة بهدف الاستفادة القصوى من عملية تخزين النفط .

نأمل أن يكون هذا التقرير مفيدا للباحثين والمهتمين بالقطاع النفطي، وأن يضيف إليهم معلومات جديدة عن هذا المجال الحيوي.

رئيس التحرير

مقدمة

واصلت أسعار النفط خلال الربع الأول من العام 2015 هبوطها في أسواق النفط العالمية ليخسر سعر البرميل نحو 60 في المئة من قيمته، مقارنة بما وصل إليه في أواخر النصف الأول من العام 2014.

وفي هذا التقرير الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية في وكالة الأنباء الكويتية «كونا» نتناول تلك الفترة «الربع الأول من العام 2015»، ونستعرض أهم ملامحها المؤثرة على أسعار النفط، كما نتناول ما يعرف بالتخزين العائم للنفط، إضافة إلى أحد أحدث مشاريع القطاع النفطي وهو مشروع مصنع الغاز في «أم العيش».

ويتناول الفصل الأول مشروع مصنع أم العيش لتعبئة الغاز المسال الذي ينتج 15 مليون أسطوانة سنويا، وتم تنفيذه على مساحة قدرها 150 ألف متر مربع بتكلفة بلغت 54 مليون دينار، وذلك ليواكب نمو الطلب المنزلي والصناعي وتوسعات الكويت المستقبلية، بحسب التصريح الخاص الذي خصنا به الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية «المسؤولة عن المشروع» الشيخ طلال الخالد الصباح.

أما الفصل الثاني من هذا التقرير فيسلط الضوء على أهم التطورات في أسواق النفط العالمية ومؤشر انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة الزمنية، والأسباب التي أدت إلى بلوغها هذا المستوى، مع الاستعانة برأي العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف.

ويستعرض الفصل الثالث والأخير من التقرير ما يعرف بالمخزون العائم الذي يعد أحد أشكال تخزين النفط ، والذي شهد في الفترة الاخيرة تطورا كبيرا وكان له تأثير مباشر على أسعار النفط الآجلة والفورية، مع الاستعانة برأي المحلل النفطي عبدالحميد العوضي.

نأمل أن يجد القارئ للتقرير مبتغاه من المعلومات المهمة، وأن يكون التقرير إضافة مهمة إلى المكتبة النفطية الكويتية.

إدارة الشؤون الاقتصادية والنفطية «كونا»

الفصل الاول: رواد النفط

تم تنفيذه على مساحة 150 ألف متر مربع بتكلفة 54 مليون دينار

مصنع أم العيش لتعبئة الغاز المسال

ينتج 15 مليون أسطوانة سنويا ويواكب نمو الطلب المنزلي والصناعي وتوسعات الكويت المستقبلية

الشيخ طلال الخالد:

تحقيق أعلى المواصفات الهندسية واتباع الاشتراطات والمقاييس العالمية

تعود صناعة تعبئة الغاز البترولي المسال في الكويت إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي عندما قامت مؤسسة البترول الكويتية في عام 1960 بمنح شركة ناقلات النفط الكويتية حق الامتياز لتسويق وتوزيع الغاز المُسال في السوق المحلي . وفي عام 1962 تم بناء مصنع لتعبئة الغاز البترولي المُسال في منطقة الشويخ الصناعية.

وبسبب الزيادة السكانية في الكويت كان من الضروري للشركة زيادة إنتاجها من الغاز البترولي المسال لمواكبة النمو في الطلب المحلي إلا أنه نتيجة صعوبة زيادة السعة الإنتاجية لمصنع الشويخ بسبب حجمه المحدود أقدمت الشركة على بناء مصنع جديد خاص بعمليات ومشاريع الغاز البترولي المُسال في منطقة الشعيبة الصناعية حيث تم تشغيله في عام 1985 لينتج 13 مليون أسطوانة غاز سنويا بحجم 12 كجم .

وبهدف تلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة تم تطبيق نظام نوبتي العمل في مصنع الشعيبة كما قامت شركة ناقلات النفط الكويتية في عام 2008 ببدء الاختبار التشغيلي لستة خزانات من الغاز البترولي المُسال بسعة تخزينية تبلغ 6.000 طن متري وهو ما يكفي لتلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز البترولي المُسال لمدة 14 يوما في ذلك الوقت.

ومع استمرار النمو السكاني والتوسع العمراني الكبير في السنوات القليلة الماضية وجدت شركة ناقلات النفط الكويتية أن من الضروري إنشاء مصنع جديد لمواكبة الزيادة الكبيرة في الطلب سواء للاستخدام المنزلي أو الصناعي وقامت في أواخر عام 2010 بتوقيع عقد مع شركة «هانوا الكورية» لإنشاء وتصميم مصنع لتعبئة الغاز المسال بمنطقة أم العيش شمال الكويت والذي نجحت بالفعل في تدشينه بتاريخ 19 مارس 2015.

وفي هذا السياق قال الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية الشيخ طلال الخالد الصباح في تصريح خاص لتقرير «كونا» النفطي إن من بين مهام الشركة نشاط تعبئة الغاز البترولي المسال الذي يختص بتعبئة وتوزيع أسطوانات الغاز البترولي المسال إلى جميع قطاعات الدولة ومنها الاستخدامات المنزلية والصناعية والتجارية والحكومية وغيرها وذلك إلى جانب مهامها الأخرى فيما يتعلق بناقلات النفط الكويتية وتشغيل فرع الوكالة البحرية الذي يمثل الوكيل الوحيد لجميع الناقلات النفطية الزائرة للموانئ البحرية الكويتية.

"فريق من الكوادر الوطنية من أصحاب الخبرة والكفاءة تولى الإشراف المباشر على تصميم المشروع وإنشائه"

المخزون الاستراتيجي من الغاز المسال تضاعف ليلبي احتياجات المستهلكين لأكثر من 50 يوما

الكويت تنتج 106 آلاف برميل يوميا من غاز البترول المسال بنسبة 41.4 في المئة من الإنتاج العربي

الإنتاج العالمي بلغ 280 مليون طن في عام 2013 معظمه من أوروبا والشرق الأوسط"

قيادات مؤسسة البترول في حفل افتتاح المصنع

مواصفات المشروع

وأضاف الخالد أن مصنع تعبئة الغاز المسال بمنطقة أم العيش شمال الكويت تم تنفيذه على مساحة تبلغ 150 ألف متر مربع وبتكلفة بلغت نحو 54 مليون دينار كويتي مبينا أن الطاقة الإنتاجية للمصنع الجديد تبلغ 15 مليون أسطوانة في السنة أي ما يعادل نحو 160 في المئة من القدرة الإنتاجية لمصنع «الشعيبة» وتبلغ سعته الإنتاجية القصوى 20 مليون أسطوانة سنويا.

وقال إن المشروع يتضمن ستة خزانات مدفونة ذات مستويات عالية من الكفاءة حيث توفر أعلى معايير السلامة والجودة العالمية وتبلغ سعتها التخزينية 2350 مترا مكعبا للخزان الواحد وبإجمالي 14100 متر مكعب كما يضم المشروع ورش عمل للصيانة ومخازن ومباني إدارية وأسطولا لنقل الغاز.

وذكر أن فريقا من الكوادر الوطنية الهندسية من أصحاب الخبرة والكفاءة التابعة للشركة تولى الإشراف المباشر على تصميم المشروع وإنشائه وذلك بانتقاء أحدث وأفضل ما توصلت إليه تكنولوجيا صناعة الغاز البترولي المسال حيث سيتم استخدام تقنية «فلكس سبيد» في مراكز التعبئة بحيث يمكن التحكم بالطاقة الإنتاجية لمراكز التعبئة عن طريق زيادة أو تخفيض السرعة الخاصة بمركز الإنتاج بما يتناسب مع الطلب على الغاز المسال في السوق المحلي.

وشدد الخالد على ضرورة تحقيق أعلى المواصفات الهندسية واتباع الاشتراطات والمقاييس الدولية لإنشاء مصنع متكامل يشتمل على مخزون استراتيجي للغاز المسال وخطوط إنتاج متطورة وورش لأعمال الصيانة ومبان إدارية وأسطول لنقل الغاز.

وقال إن لهذا المشروع صفة خاصة تتمثل في طريقة تخزين الغاز المسال بحيث تكون الخزانات مدفونة موضحا أن هذه الطريقة تعد الأكثر أمانا في طرق تخزين الغاز المسال عالميا إضافة إلى إسهامها في المحافظة على البيئة.

أسباب إنشاء المصنع الجديد

وحول الأسباب التي دفعت الشركة لإنشاء المصنع الجديد أشار الخالد إلى أن الشركة تهدف إلى توفير بديل استراتيجي لمصنع «الشعيبة» إضافة إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتخزينية للغاز البترولي المسال لتغطية احتياجات السوق المحلي الناتجة عن الزيادة المطردة في التعداد السكاني لدولة الكويت.

وأكد الخالد أهمية دور المصنع الجديد في تغطية احتياجات المنطقة الشمالية لمدينة الكويت والمدن الجديدة في إطار التوسع العمراني في المناطق الشمالية للكويت تماشيا مع الخطة الإسكانية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومنها ميناء بوبيان ومدينة التحرير.

وذكر أنه بتشغيل المصنع الجديد أصبحت القدرة الإنتاجية الكلية للمصنعين كافية لتلبية احتياجات السوق المحلي لغاية عام 2030 موضحا أن المخزون الاستراتيجي من الغاز المسال للبلاد تضاعف ليكفي

مصنع تعبئة الغاز المسال بمنطقة أم العيش شمال الكويت		
تاريخ بدء الإنشاء	ديسمبر	عام 2010
تاريخ التدشين	19	مارس 2015
التكلفة	54	مليون دينار
المساحة	150	ألف متر مربع
الطاقة الإنتاجية	15	مليون أسطوانة
الطاقة الإنتاجية القصوى	20	مليون أسطوانة
عدد الخزانات	6	خزانات تحت الأرض
سعة الخزانات	14100	متر مكعب

احتياجات المستهلكين لأكثر من 50 يوما » وحاليا يقوم مصنع أم العيش بتغطية 42 في المئة من احتياجات السوق المحلي وذلك حسب الخطة الموضوعة لهذا الغرض ».

ولفت إلى أنه استمرارا للخطة الاستراتيجية لشركة ناقلات النفط الكويتية «فرع تعبئة الغاز المسال – الشعيبة» يتم تطوير وتحديث أنظمة التعبئة والتوزيع بصورة مستمرة لمواكبة أحدث التقنيات في صناعة الغاز المسال على المستوى العالمي.

الجودة والسلامة

● الشيخ طلال الخالد

وشدد الخالد على أن شركة ناقلات النفط الكويتية تضع نصب أعينها تقديم خدماتها للمجتمع والتطوير الدائم لمنتجاتها مع ضمان أعلى مستويات الجودة والسلامة للمستهلك مشيرا إلى أن الشركة نجحت في تصنيع وتوزيع وتسويق أسطوانات جديدة خفيفة الوزن في السوق المحلي وذلك بعد اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتوحيد أسعار التأمين لكلا النوعين معتبرا هذه الخطوة قفزة نوعية لتطوير خدمة الإمداد بالغاز المسال في البلاد .

وأوضح أن الأسطوانات الجديدة مصنعة من مواد عالية الجودة وقابلة للتدوير «صديقة البيئة» وتتسم بشكل جمالي وسهولة مناولتها وبخفة الوزن مبينا أن ناقلات النفط الكويتية هي الشركة الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت بتداول الأسطوانات المصنعة من الحديد الخفيف.

القوى العاملة

وعن القوى العاملة أوضح الشيخ طلال أن الشركة نجحت في توفير شواغر وقوى عاملة لفرع تعبئة الغاز المسال الجديد «أم العيش» من العمالة الداخلية من خلال مجاميع الشركة المختلفة الأمر الذي أدى إلى عدم الحاجة إلى 72 شاغرا التي كانت مخصصة سابقا لشغل الوظائف المطلوبة لمصنع أم العيش والتي كانت تكلفتها 3.832 مليون دينار .

مكونات الغاز واستخداماته

يعتبر الغاز البترولي المسال Liquid Petroleum Gas خليطا من غازات هيدروكربونية تستخدم كوقود في أجهزة التدفئة والطبخ والمركبات وفي الآونة الأخيرة تزايد استخدامه للتقليل من الأضرار المتسببة في ثقب طبقة الأوزون.

وهناك أنواع كثيرة من الغاز البترولي المسال LPG تباع في السوق منها الخليط بأكثرية غاز البروبان وخليط آخر بأكثرية بيوتان وهناك خليط يتكون منهما بنسبة 60 في المئة بروبان و 40 في المئة بيوتان ويكثر الطلب على البروبان في الشتاء عكس الصيف حيث الطلب فيه على البيوتان أكثر ويضاف إلى الغاز مادة ذات رائحة نفاذة لاكتشاف التسربات بسهولة.

ويصنع LPG خلال عملية تكرير النفط الخام أو يستخلص من مجرى الغاز أو النفط عند خروجهما من باطن الأرض ويكون عند درجة الحرارة والضغط الطبيعيين في حالته الغازية لذلك يتم نقله في قوارير حديدية مضغوطة ونظرا لان هذا السائل يتمدد بفعل الحرارة فلا تتم تعبئة القوارير بشكل كامل ولكن بنسبة ما بين 80 في المئة و 85 في المئة من سعتها.

وتختلف نسبة حجم الغاز إلى السائل اعتمادا على التكوين الكيميائي وظروف الضغط والحرارة لكنها عادة 250 إلى 1 ويسمى الضغط الذي يتحول عنده الغاز إلى سائل ضغط التبخر وهذا يتغير أيضا بتغير درجة الحرارة ونوع الغاز.

ويعود إنتاج الغاز البترولي المسال لأول مرة إلى سنة 1910 وأول إنتاج تجاري كان سنة 1912 وفي كثير من البلدان بدأ استعماله سنة 1940 كبديل للوقود في محركات الاشتعال ومؤخرا يستعمل لمحركات الديزل أيضا.

● الرئيس التنفيذي لموسسة البترول والرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط أثناء تدشين مصنع الغاز الجديد

الإنتاج والاستهلاك عربيا

إنتاج غاز البترول المسال في الكويت والدول العربية بالألف برميل يوميا					
بيان	2009	2010	2011	2012	2013
الكويت	146.8	151.8	136.9	126.2	105.7
الدول العربية	304.9	289.5	292.5	285.1	255.1
نسبة الكويت للدول العربية في المئة	48.1	52.4	46.8	44.3	41.4

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول «أوابك»

استهلاك غاز البترول المسال في الكويت والدول العربية بالألف برميل يوميا					
بيان	2009	2010	2011	2012	2013
الكويت	4.1	4.4	4.4	3.9	4.1
الدول العربية	488.9	485.3	505	477.7	471.6
نسبة الكويت للدول العربية في المئة	0.8	0.9	0.9	0.8	0.9

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول «أوابك»

ووفق التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» لعام 2014 فإن الكويت تساهم في معظم إنتاج الدول العربية من غاز البترول المسال سنويا حيث بلغ إنتاجها نحو 106 آلاف برميل يوميا تستهلك منها 4.1 ألف برميل يوميا بنسبة 1.6 في المئة فقط فيما يتم تصدير الكمية المتبقية إلى الأسواق الخارجية.

ويمثل إنتاج الكويت نحو 41.4 في المئة من إجمالي الإنتاج العربي من الغاز المسال عام 2013 البالغ 255 ألف برميل يوميا في حين مثل استهلاك الكويت الإجمالي حصة لا تتجاوز 1 في المئة من إجمالي استهلاك الدول العربية من غاز البترول المسال البالغ نحو 472 ألف برميل يوميا.

وتعد الكويت ثاني أفضل دولة عربية من حيث سعر بيع غاز البترول المسال للاستهلاك المنزلي للمواطنين بعد مصر حيث يبلغ سعر الأسطوانة عبوة 12 كجم ما يعادل 2.7 دولار مقارنة بعينة شملت 5 دول تم الحصول على بيانات صالحة للمقارنة فيها.

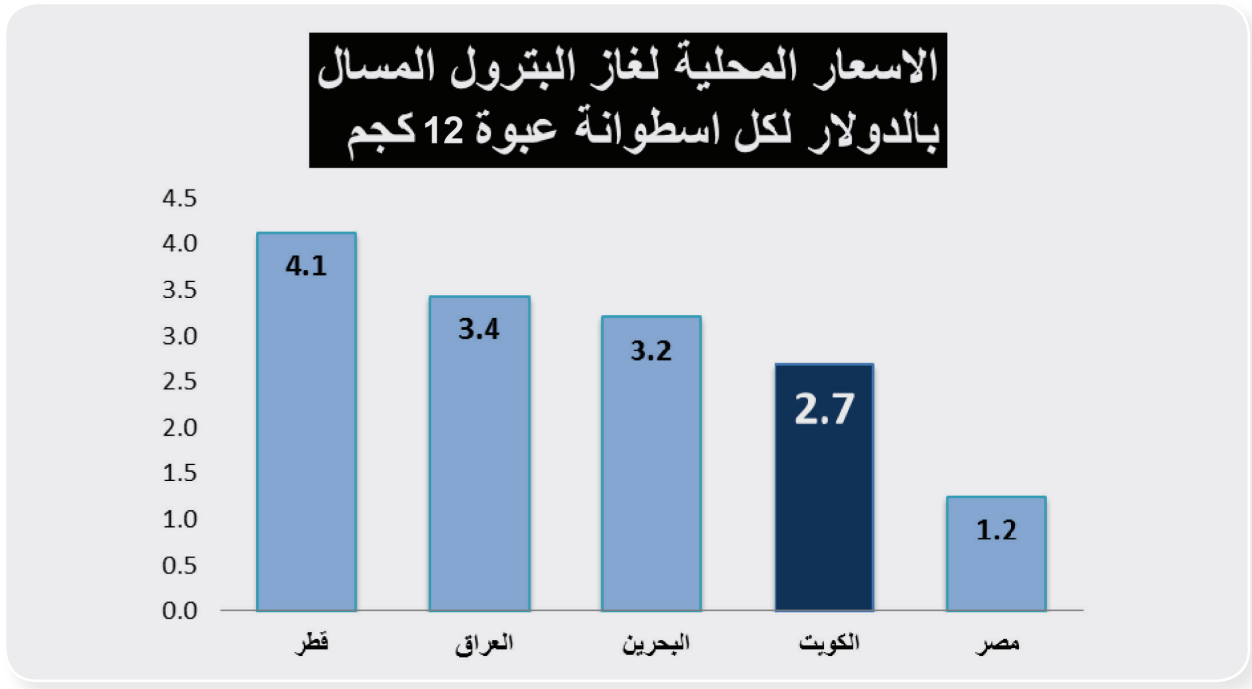

الأسعار المحلية لغاز البترول المسال بالدولار لكل لتر		
الدولة	السنة	السعر للجمهور
الإمارات	2013	0.25
البحرين	2009	*3.2
تونس	2005	0.097
الجزائر	2013	0.114
السعودية	2012	0.192
سورية	2014	**18.45
العراق	2012	*3.43
قطر	2013	*4.12
الكويت	2013	*2.68
ليبيا	2012	0.043
مصر	2014	*1.24

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول «أوابك»

لكل أسطوانة عبوة 12 كجم *

للطن المتري **

الإنتاج والاستهلاك عالميا

يستخدم الغاز البترولي المسال على نطاق واسع لاسيما في الدول المتقدمة في الصناعة والتجارة والزراعة والقطاع الخاص وخصوصا بعد أن وقعت تلك الدول على ميثاق كيوتو وبدأت بتطبيق المعايير البيئية الصارمة وذلك لكونه من مصادر الطاقة النظيفة غير الضارة بالبيئة ويقلل انبعاث الملوثات.

ووفق التقرير السنوي لرابطة الغاز المسال في العالم World LP Gas Association فقد وصل الإنتاج العالمي من الغاز المسال إلى ما يزيد قليلا على 280 مليون طن في عام 2013 معظمه من أوروبا والشرق الأوسط ثم آسيا والباسيفيك مقابل استهلاك إجمالي يبلغ 265 مليون طن بزيادة عن العام السابق وهذا النمو المستمر في الاستهلاك هو بادرة طيبة تظهر أن لدى الصناعة الكثير من المصادر الديناميكية والقوية من الطلب تمشيا مع كفاءة غاز البترول المسال واستخداماته المتعددة.

وبلغت قيمة الصادرات نحو 94.6 مليون طن عام 2013 بزيادة قدرها 10 ملايين طن عن العام السابق مما يشير إلى أن هناك تحولا في الاتجاهات الجغرافية لتجارة الغاز المسال في العالم إضافة إلى أسواقه الرئيسية في الولايات المتحدة وآسيا والمحيط الهادئ.

من حفل تدشين المصنع

«مصنع الشعيبة»

يقوم مصنع تعبئة الغاز البترولي المسال القديم في «الشعيبة» بتعبئة أسطوانات الغاز البترولي المُسال وتوصيلها عن طريق أسطول من شاحنات التوزيع إلى جميع مراكز التوزيع الموجودة في الكويت.

وقد زود مصنع تعبئة الغاز في الشعيبة السوق المحلي وجميع قطاعات الدولة بما يقارب 13.7 مليون أسطوانة معبأة من احتياجاته من الغاز البترولي المسال خلال السنة المالية 2015/2014.

بهدف تلبية احتياجات شركات القطاع الصناعي المحلية من الغاز البترولي المُسال والبيوتان يستخدم أسطولا من صهاريج نقل الغاز البترولي المسال بكميات كبيرة حيث يتم إمداد 20 شركة محلية بمتوسط 670 طناً من الغاز البترولي المُسال و 310 أطنان من البيوتان بصفة شهرية.

يحتوي المصنع في الشعيبة على ثلاثة مخازن لقطع الغيار الخاصة بمعدات الغاز البترولي المُسال وأسطوانات تعبئة الغاز البترولي المُسال الجديدة ومستلزماتها.
جميع عمليات المصنع تدار بشكل أوتوماتيكي بما فيها المهام الروتينية مثل فحوص السلامة واختبارات الضغط.

تطور انتاج الغاز البترولي المسال في العالم سنويا

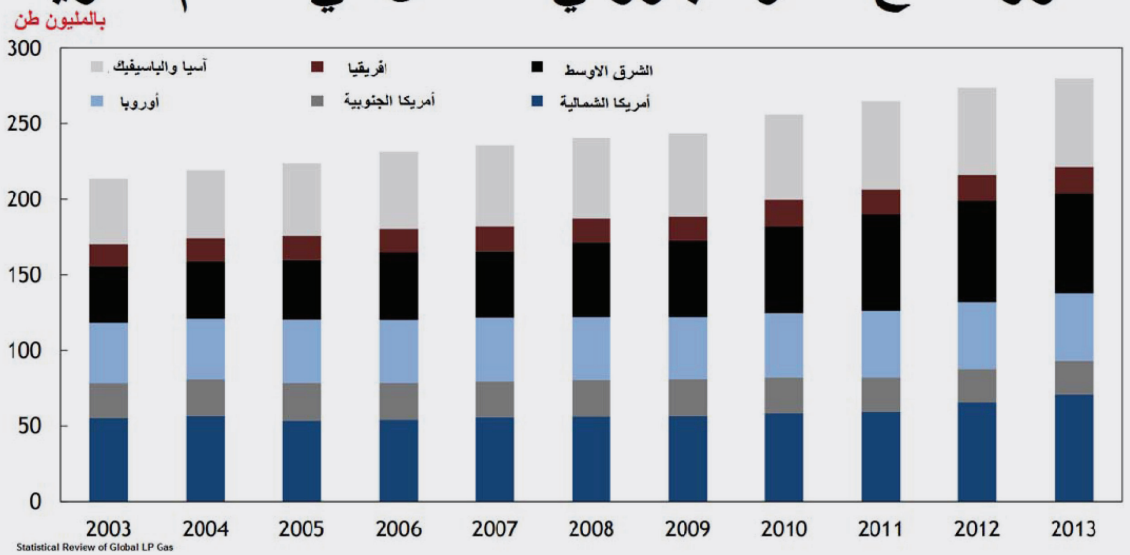

تطور استهلاك الغاز البترولي المسال في العالم سنويا

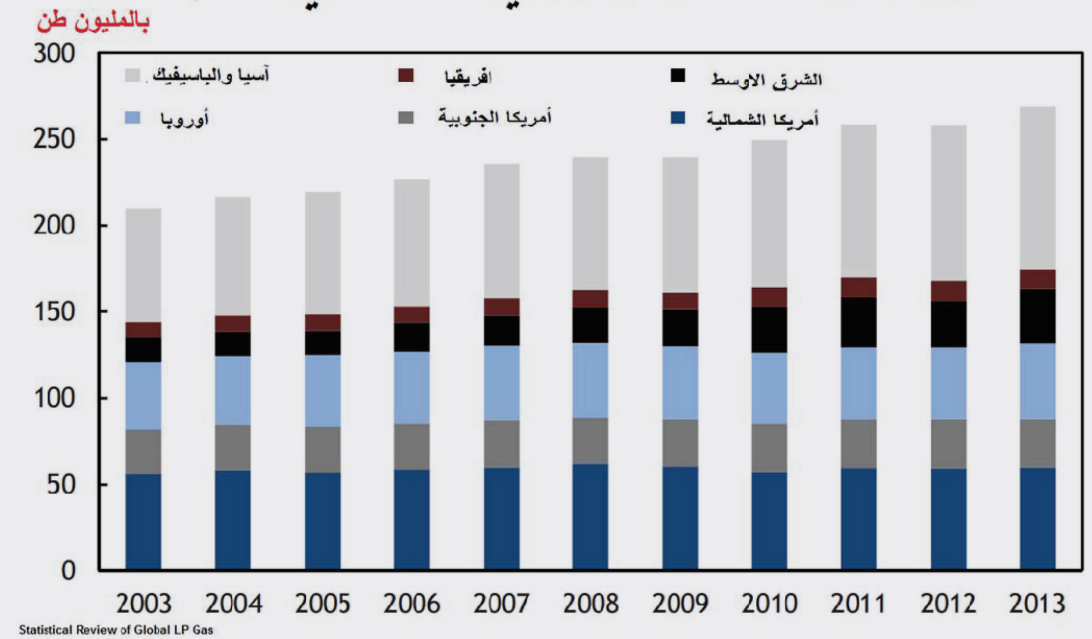

الفصل الثاني : تقرير الأسواق

خام الكويت فقد 33 في المئة إلى 48.36 دولار مع ارتفاع طفيف للإنتاج

أسعار النفط تواصل هبوطها في الربع الأول من 2015

توقعات بالاستقرار مع تراجع نمو الإنتاج العالمي وارتفاع الطلب

ناصر المضف :

من المتوقع استقرار الأسعار ما بين 50 إلى 70 دولارا للبرميل في الفترة المقبلة

واصلت أسعار النفط العالمية تراجعها خلال الربع الأول من العام 2015 وأظهر التقرير ربع السنوي لأسواق النفط في الدول العربية والعالم المستند إلى تقارير وإحصاءات منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» والنماذج الإحصائية الخاصة بالإدارة الاقتصادية لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أن سعر سلة خامات أوبك وسعر تصدير الخام الكويتي تراجع خلال الفترة نفسها بشكل طفيف وذلك مع استقرار إنتاج دول المنظمة على تراجع طفيف. وفيما يأتي التفاصيل.

الكويت : الأسعار والإنتاج

شهد سعر خام النفط الكويتي انخفاضا خلال الربع الأول من العام 2015 بنحو 23ر73 دولار للبرميل وبنسبة 32ر9 في المئة من 72ر09 دولار للبرميل في الربع الرابع من العام 2014 إلى 48ر36 دولار للبرميل في الربع الأول من العام 2015.

● ناصر المضف

وشهد سعر الخام الكويتي تذبذبا ملحوظا خلال الربع الأول من العام 2015 حيث بلغ متوسط سعر البرميل في شهر يناير نحو 42ر31 دولار ثم ارتفع إلى 52ر25 دولار في فبراير 2015 قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 50ر52 دولار خلال مارس 2015.

من جهته قال العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية ناصر المضف في تصريح خاص لتقرير «كونا» النفطي إن هناك نحو 66 عاملا تؤثر على أسعار النفط «على المديين القصير والطويل» ويقوم قطاع التسويق العالمي بمراجعتها بشكل دوري أما في الوقت الحالي وخصوصاً الربع الأول من هذا العام فلاشك أن أبرزها التوترات السياسية في المنطقة والعوامل السيكولوجية وتغيرات سعر صرف الدولار إضافة إلى العرض والطلب وفترة الصيانة الدورية لمصافي التكرير.

وأرجع المضف أسباب عودة الأسعار إلى الارتفاع خلال أشهر الربع الأول من 2015 بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسية والتوترات السياسية والمضاربات في الأسواق لذا استمر ارتفاع سعر خام برنت من 48 دولارا في شهر يناير 2015 ليصل إلى ما يقارب 61 دولارا للبرميل في شهر مارس 2015 بزيادة مقدارها 13 دولارا في ثلاثة أشهر.

تطور سعر خام الكويت خلال الربع الأول من العام 2015

الفترة	السعر	الفترة	السعر	التغير بالدولار	النسبة في المئة
أكتوبر 2014	83.99	يناير 2015	42.31	-41.68	-50
نوفمبر 2014	74.04	فبراير 2015	52.25	-21.79	-29
ديسمبر 2015	58.25	مارس 2015	50.52	-7.73	-13
متوسط الربع الرابع 2014	72.09	متوسط الربع الأول 2015	48.36	-23.73	-32.9

المصدر : تقارير أوبك

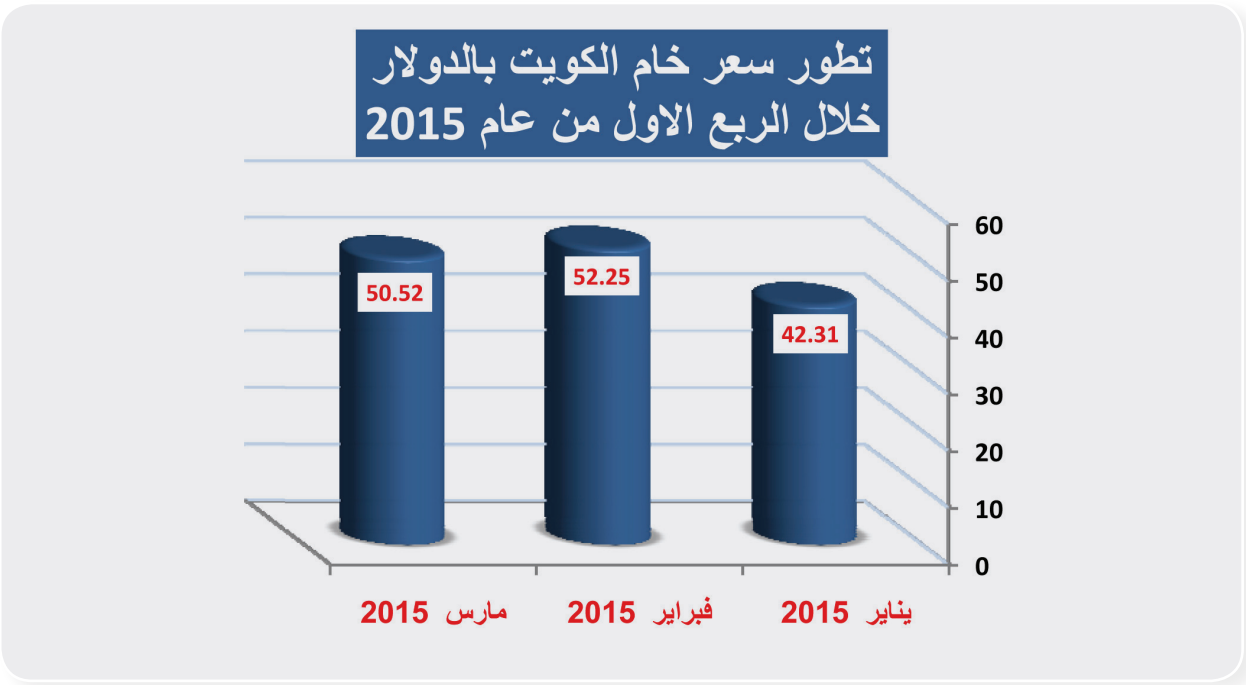

تطور إنتاج نفط الكويت بالمليون برميل يوميا في الربعين الرابع 2014 والأول 2015	
الفترة	الكمية بالمليون برميل يوميا
الربع الرابع 2014	2.807
الربع الأول 2015	2.850
التغير بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015	0.04
نسبة التغير في المئة	1.5

المصدر : تقارير أوبك

إنتاج الكويت

وعلى صعيد إنتاج الكويت من النفط الخام فقد ارتفع بمقدار 43 ألف برميل يوميا فقط وبنسبة 5ر1 في المئة إلى 85ر2 مليون برميل يوميا خلال الربع الأول من العام 2015 مقارنة بنحو 807ر2 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام 2014.

وفيما يتعلق بسياسة الكويت النفطية ذكر المضف أن مؤسسة البترول الكويتية بالتعاون مع الشركات التابعة تتبع سياسة واستراتيجية طويلة الأمد مبنية على المحافظة على حصة الكويت من خلال تعزيز العلاقات مع العملاء في الشرق والغرب والسعي لفتح أسواق جديدة والتنوع في الأسواق والاستثمارات وتخزين النفط الخام في الأسواق الرئيسية وتوقيع عقود طويلة الأجل مع المستهلك النهائي واتباع سياسات مرنة في كميات المعروض والأسعار للنفط الخام والمنتجات البترولية هذا إلى جانب الاهتمام بتدريب العنصر البشري.

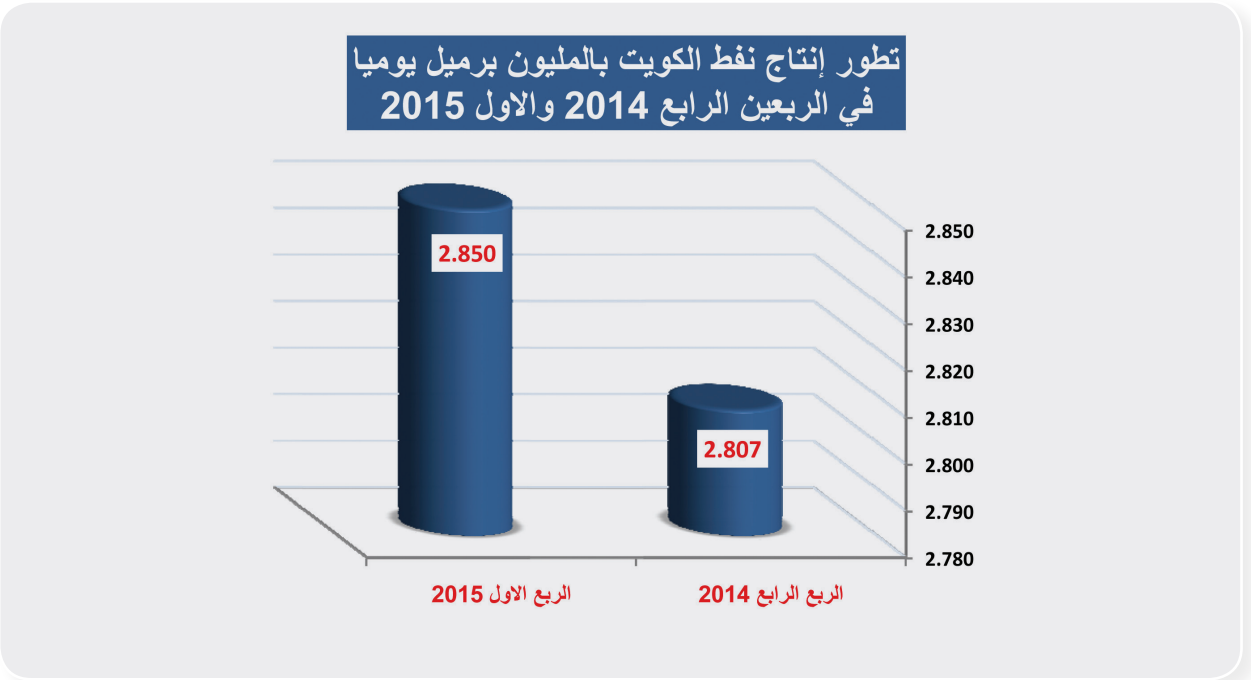

أوبك: الإنتاج والأسعار

وفيما يتعلق بمتوسط سعر سلة خامات أوبك فقد انخفض خلال الربع الأول من العام 2015 بحوالي 23ر1 دولار للبرميل وبنسبة 31ر4 في المئة من 73ر4 دولار للبرميل في الربع الرابع من العام 2014 إلى 50ر3 دولار للبرميل في الربع الأول من العام 2015.

وشهد سعر سلة خامات أوبك تذبذبا عاما خلال الربع الأول من العام 2015 حيث بلغ متوسط سعر البرميل في شهر يناير نحو 44ر4 دولار ثم ارتفع إلى 54ر1 دولار في فبراير 2015 قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 52ر5 دولار خلال مارس 2015.

تطور أسعار سلة أوبك خلال الربع الأول من العام 2015

الفترة	السعر	الفترة	السعر	التغير بالدولار	النسبة في المئة
أكتوبر 2014	85.1	يناير 2015	44.4	-40.7	-48
نوفمبر 2014	75.6	فبراير 2015	54.1	-21.5	-28
ديسمبر 2014	59.5	مارس 2015	52.5	-7.0	-12
متوسط الربع الرابع 2014	73.4	متوسط الربع الأول 2015	50.3	-23.1	-31.4

المصدر : تقارير أوبك

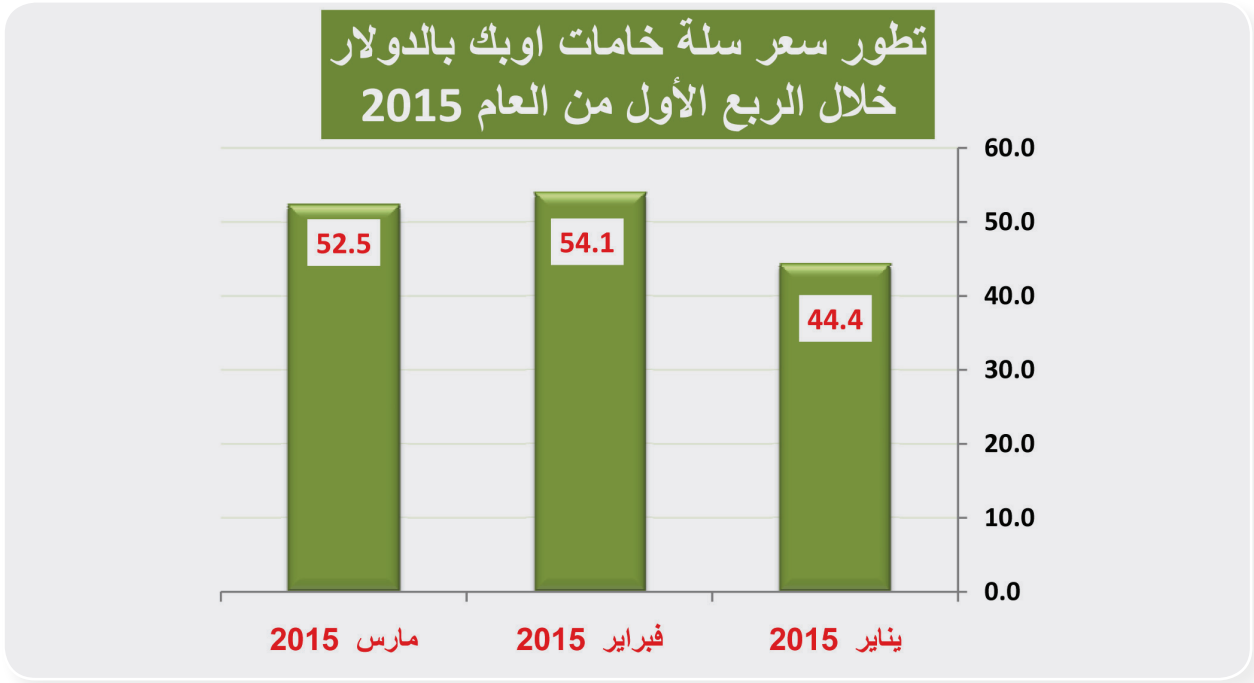

ورأى المضف أن تأثير العوامل الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على الأسعار أكثرها سيكولوجي أو ما يسمى بالحالة النفسية للسوق وليس لها تأثير فعلي على العرض أو الطلب مقدرا نسبتها بما بين 15 إلى 25 في المئة على الأسعار حيث تختلف بحسب حجم التوترات السياسية ومكان حدوثها مشيرا إلى أن الأحداث في العراق وليبيا واليمن تؤثر بشكل نفسي ومحدد بفترة زمنية خصوصا أنه لم يترتب عليها نقص في الإمدادات النفطية .

إنتاج أوبك

وعلى صعيد إنتاج أوبك فقد انخفض بمقدار ألفي برميل يوميا فقط وبنسبة 0ر01 في المئة من 30ر802 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام 2014 إلى 30ر800 مليون برميل في الربع الأول من العام 2015.

وتوقع المضف ألا تخفض دول «أوبك» إنتاجها للحد من انخفاض الأسعار ما لم تعود كل من إيران وليبيا إلى كامل إنتاجهما وصادراتهما النفطية وذلك للحفاظ على حصتها التسويقية وكذلك العمل على مراقبة إنتاج الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك في الفترة المقبلة.

وبشأن التوقعات بزيادة إنتاج النفط الإيراني في السوق بعد رفع الحظر الاقتصادي قال إن تفعيل قرار زيادة الإنتاج يحتاج إلى فترة تبلغ ما بين 3 و 6 أشهر لزيادة الإنتاج بمقدار ما بين 50 – 300 ألف برميل يومياً لذا يتوقع وصول صادرات إيران من النفط الخام إلى مستوى ما قبل الحظر الاقتصادي وهو 2ر2 مليون برميل يومياً بعد نحو سنة.

تطور إنتاج نفط أوبك بالمليون برميل يوميا في الربعين الرابع 2014 والأول 2015	
الفترة	الكمية بالمليون برميل يوميا
الربع الرابع 2014	30.802
الربع الأول 2015	30.800
التغير بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015	-0.002
نسبة التغير في المئة	-0.01

المصدر : تقارير أوبك

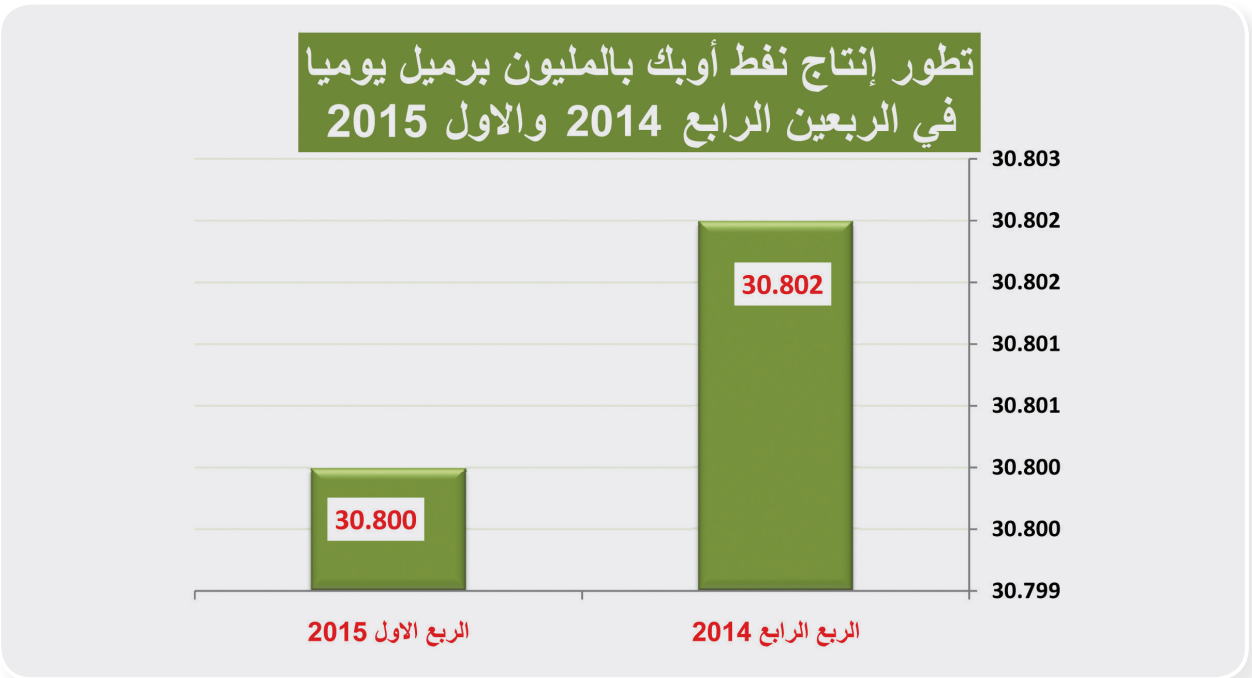

المصدر : تقارير أوبك

الاستهلاك في الشرق الأوسط

وفيما يتعلق بتطور استهلاك دول الشرق الأوسط من النفط فقد ارتفع خلال الربع الأول من العام 2015 بمقدار 420 ألف برميل يوميا وبنسبة 5ر35 في المئة إلى 8ر27 مليون برميل يوميا مع توقعات بانخفاض الاستهلاك في الربع الثاني من العام 2015 بمقدار 110 آلاف برميل يوميا وبنسبة 1ر33 في المئة إلى نحو 8ر16 مليون برميل يوميا وذلك بحسب نشرة أوبك لشهر ابريل 2015.

تطور استهلاك دول الشرق الأوسط من النفط بالمليون برميل يوميا في الربعين الرابع 2014 والأول 2015 وتوقعات الربع الثاني 2015	
الفترة	الكمية بالمليون برميل يوميا
الربع الرابع 2014	7.85
الربع الأول 2015	8.27
الربع الثاني 2015	8.16
التغير بين الربعين الرابع لعام 2014 والأول لعام 2015	0.42
نسبة التغير في المئة	5.35
التغير بين الربعين الأول والثاني لعام 2015	-0.11
نسبة التغير في المئة	-1.33

المصدر : تقارير أوبك

الطلب العالمي وتوقعاته

وعلى صعيد الطلب العالمي على النفط فقد تراجع خلال الربع الأول من العام 2015 بمقدار 1ر37 مليون برميل يوميا وبنسبة 1ر48 في المئة إلى 91ر41 مليون برميل يوميا من 92ر78 مليون برميل يوميا خلال الربع الرابع من العام 2014 مع توقعات باستمرار تراجع الطلب بمقدار 80 ألف برميل يوميا وبنسبة 0ر09 في المئة في الربع الثاني من العام 2015 إلى 91ر33 مليون برميل يوميا.

وأرجع المضف ارتفاع المخزونات من النفط الخام إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 490 مليون برميل يوميا في ولاية أوكلاهوما الأمريكية إلى عدة أسباب أهمها استمرار الإنتاج الأمريكي عند معدل 9ر4 مليون برميل يوميا دون تخفيض بالتزامن مع بدء فترة الصيانة لبعض المصافي الأمريكية هذا إلى جانب عدم انخفاض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة حيث بلغ 5ر5 مليون برميل يومياً في مارس 2015 مقارنة مع 4ر7 برميل يومياً عام 2014 وذلك لوجود بعض حقول النفط الصخري المجدية اقتصادياً على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

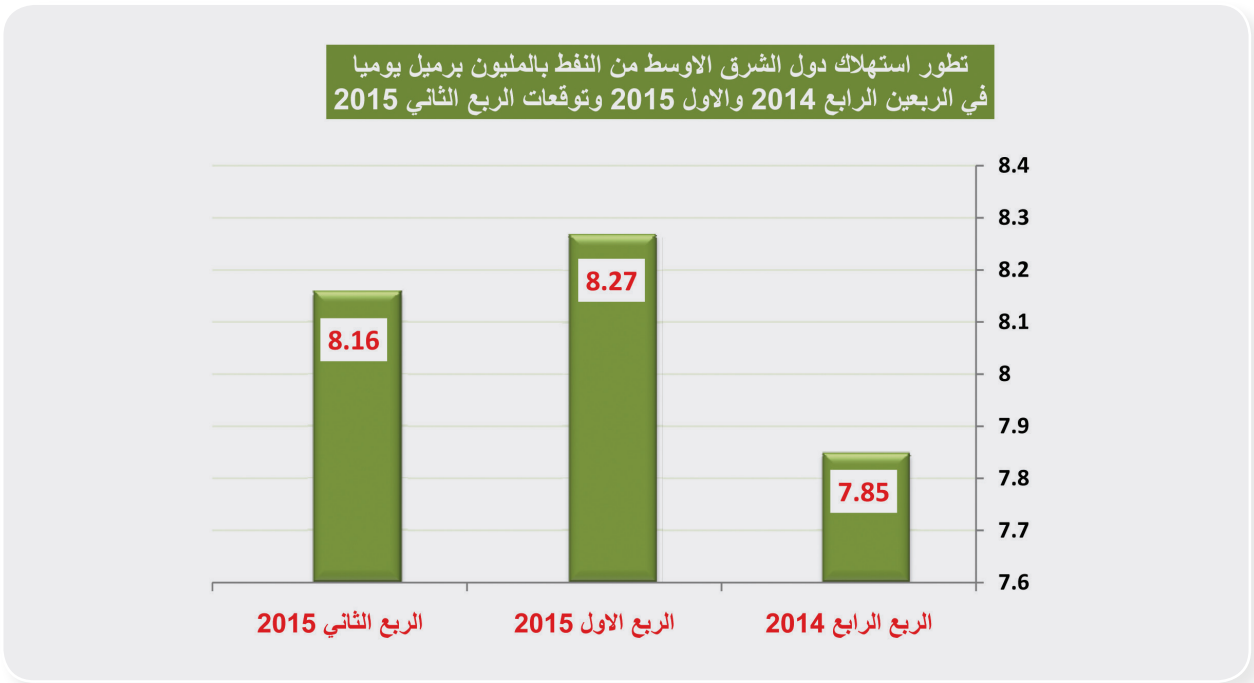

تطور الطلب على النفط في العالم بالمليون برميل يوميا في الربعين الرابع 2014 والأول 2015 وتوقعات الربع الثاني 2015	
الفترة	الكمية بالمليون برميل يوميا
الربع الرابع 2014	92.78
الربع الأول 2015	91.41
الربع الثاني 2015	91.33
التغير بين الربعين الرابع 2014 والأول 2015	-1.37
نسبة التغير في المئة	-1.48
التغير بين الربعين الأول والثاني 2015	-0.08
نسبة التغير في المئة	-0.09

المصدر : تقارير أوبك

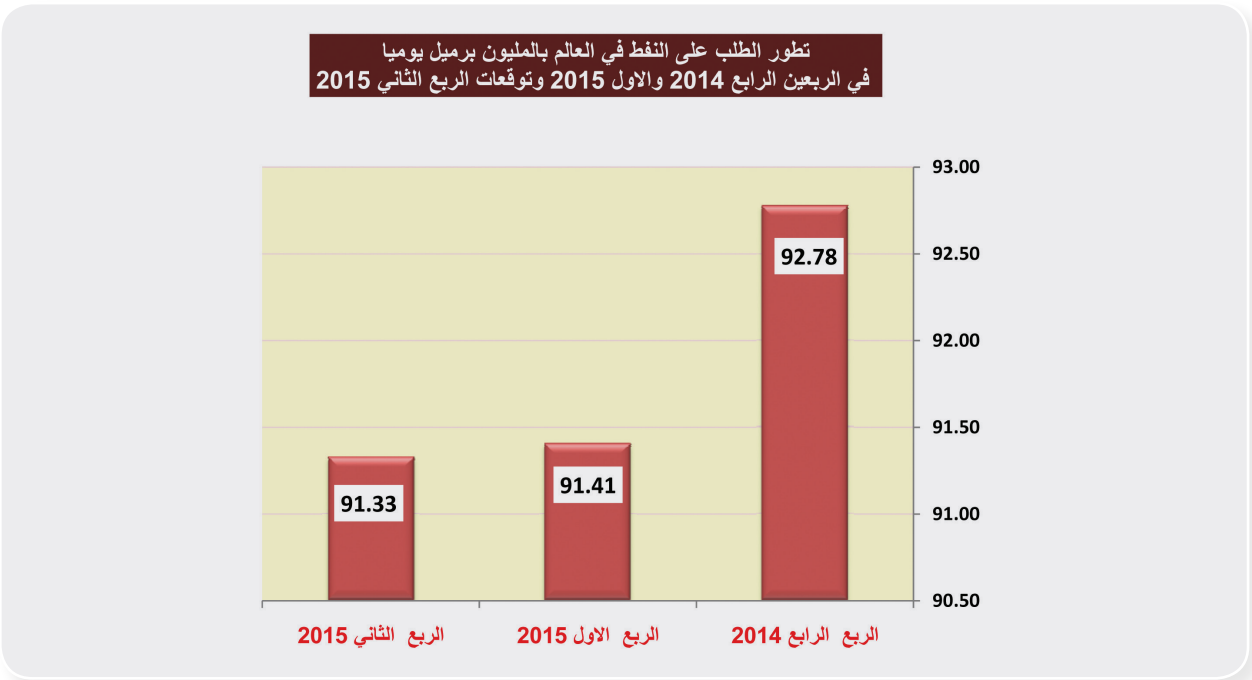

توقعات المستقبل

ونتيجة لانخفاض الأسعار فقد تراجع نشاط منصات الحفر الأفقي في الولايات المتحدة ووصل عددها إلى 699 منصة مقارنة مع 1350 منصة في عام 2014 كما تراجع الإنتاج من الحقول عالية التكاليف وخصوصاً من الحقول غير التقليدية لكن في المقابل ارتفعت كفاءة الإنتاج مع تقليل التكلفة.

وقال المضف إن هناك علاقة عكسية ما بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وسعر النفط الخام فمنذ ارتفاع أسعار النفط من بداية شهر أبريل انخفض سعر الدولار بمقدار 6 في المئة وارتفع سعر النفط بمقدار 19في المئة.

ورأى أن الاقتصاد الأوروبي يشهد بعض الاستقرار في الوقت الحالي لذا يظهر بعض التحسن في الطلب على النفط في القارة الأوروبية إضافة إلى الارتفاع في الأسعار.

ورجح المضف عدم انخفاض الأسعار إلى أكثر مما وصلت إليه «بل من الممكن أن نشهد حالة من الاستقرار النسبي في الفترة المقبلة في الأسعار ما بين 50 إلى 70 دولارا للبرميل وهو قريب من السعر العادل ما بين 60 و80 دولارا لنفط برنت القياسي وهو ما سيساهم في تحسين النمو الاقتصادي العالمي وخصوصاً في دول شرق آسيا وزيادة معدلات نمو الطلب على الخام».

الفصل الثالث : التخزين العائم للنفط

8 مليارات برميل حجم المخزونات العالمية للنفط منها 17 في المئة عائمة

التخزين العائم مليار برميل وحصة الناقلات 10 في المئة

في تطور جديد .. الدول المصدرة تتجه لبناء مخزون من أجل تأمين الامدادات

عبدالحميد العوضي :

بعض الشركات تلجأ إلى التخزين العائم للنفط لعدة أسباب أهمها اقتصادية

مع تراجع وتذبذب أسعار النفط خلال الأشهر الماضية وظهور فوارق كبيرة بين الأسعار الفورية والآجلة للخام في الأسواق العالمية عادت قضية المخزونات النفطية العالمية إلى الظهور مجددا لاسيما التخزين العائم بشكل عام وفي الناقلات العملاقة بشكل خاص وذلك بسبب حدوث زيادة كبيرة في معدلاتها في الآونة الأخيرة أدت إلى وصول القدرات الاستيعابية للتخزين إلى أعلى مستوياتها منذ نحو 80 عاما.

وتصنف المخزونات النفطية وفق أهداف الاحتفاظ بها إلى نوعين أولهما المخزون غير القابل للتصرف ويشتمل على المخزون الاستراتيجي والمخزون التشغيلي الأدنى أما الثاني فهو المخزون القابل للتصرف ويتضمن المخزون التجاري ومخزون الدول المنتجة.

ويبلغ إجمالي المخزونات العالمية الإجمالية من الخام حاليا وفق أحدث الاحصاءات نحو 8 مليارات برميل منها نحو مليار برميل بحصة 17 في المئة تخزين عائم في ناقلات أو مخازن بحرية عملاقة.

ويعد بناء المخزونات توجها طبيعيا للدول المستهلكة والشركات إلا أن السوق شهد تطورا جديدا يتمثل في زيادة توجه دول العالم المصدرة وعدد متزايد من الشركات إلى بناء مخزون نفطي بغرض تأمين إمداداتها النفطية لعملائها بعد أن كان هذا التوجه مقتصرا على الدول المستهلكة الرئيسية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD».

(المخزون العالمي الاجمالي) 8 مليارات برميل

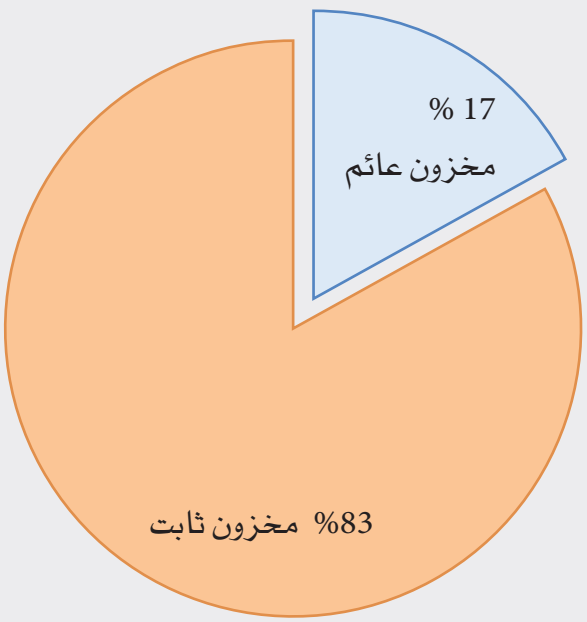

انخفاض الأسعار رفع المخزون نحو 300 مليون برميل في النصف الأول من العام 2015

الفارق بين السعرين الفوري والآجل للنفط في الأسواق يدفع الى تكرار سيناريو أزمة 2008-2009

نحو 10 في المئة من سفن الأسطول العالمي للناقلات العملاقة البالغ 550 ناقلة يستخدم في التخزين

أخطار التخزين المضاربي ترتبط بالتكلفة وارتفاع أسعار الخام المفاجئ ونقص المعلومات

أسباب نمو المخزون

يرجع المحللون أسباب نمو المخزونات النفطية بشكل عام والعائمة بشكل خاص إلى عدد من الأسباب أهمها أن وجود مخزونات نفطية يساعد الدول المنتجة والمستهلكة في الأحوال الطبيعية على التعامل مع التقلبات الطارئة في السوق النفطية أو التطورات السياسية والاقتصادية غير المتوقعة ومواجهة تهديدات تعطيل إمدادات النفط وخصوصا عبر مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

ويعد تخزين النفط إجراء طبيعيا تتبعه معظم الدول وخصوصا المستوردة للنفط لتأمين حاجاتها من النفط لدواع استراتيجية وأمنية ضمن مفهوم أمن الطاقة باحتياطيات تختلف حسب كل دولة باعتباره سلعة استراتيجية مهمة جدا وتأمين الاحتياجات منه يدخل في صميم الأمن القومي للدول وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول في هذا المجال حيث تمتلك مخزوناً هائلا من النفط الخام باسم « المخزون الاستراتيجي الامريكي ».

وتلجأ الدول المنتجة للنفط ولاسيما الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» إلى إنشاء مخزون نفطي وذلك لدواعي الالتزام بحصتها الإنتاجية والوفاء بها وتلبية التزامات تعاقداتها الخارجية في مواعيدها وبالكميات المتفق عليها مع المستوردين.

أما المخزون العائم فله خصوصيته وأسبابه والتي منها رغبة بعض الدول والشركات والتجار في تحقيق أرباح مضاربية من خلال شراء النفط بأسعار منخفضة في السوق الفورية وإعادة بيعه بعد فترة بأسعار أعلى كما تلجأ له بعض الدول التي تعاني من فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على صادراتها النفطية.

مظاهر نمو التخزين

منذ بدء التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية وظهور فائض في المعروض النفطي في الأسواق تشهد موجة التخزين نموا متصاعدا من قبل جميع الجهات والأطراف ذات الصلة سواء في فريق المنتجين أو المستهلكين.

وشهدت السوق العالمية زيادة في المخزون تقدر بنحو 300 مليون برميل في النصف الأول من العام 2015 بحسب منظمة الطاقة الدولية وعدد من الجهات المتخصصة.

وتركزت الزيادة في الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم ولاسيما دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ترتفع مخزوناتها بنحو 30 مليون برميل شهريا في المتوسط منذ بداية انخفاض الأسعار ويأتي في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم بلغ مستويات قياسية تصل إلى نحو 700 مليون برميل.

يذكر ان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر وقد نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي «آنفا»«OEEC» وفي سنة 1960 تم إصلاحها لتكون وفق المسمى الجديد وهو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضم حاليا 34 دولة.

والمخزون الأمريكي الحالي قريب من طاقة التخزين القصوى لخزينة الاحتياطي البالغة 727 مليون برميل والكائنة في كهوف ملحية تقع تحت مجمع حكومي في ولايتي تكساس وقبالة ساحل خليج لويزيانا وتلك الكمية يمكنها التعويض عن كمية النفط المستورد لنحو 100 يوم ويمكن للنفط الخام أن يبلغ الأسواق بعد 13 يوما من موافقة الرئيس الأمريكي على استخدامه.

والواقع أنه لا يمكن إخفاء القلق حيال شكل المخزون في العام 2015 في كل العالم بصورة عامة إذ أصبحت دول أخرى جزءا من منظومة التخزين العالمية للنفط مثل الصين أكبر مشتر للنفط من السوق الفورية في الأشهر الماضية وبخاصة خامات الشرق الأوسط مثل دبي وعمان حيث تبني المزيد من مخزوناتها إما لبيعها لاحقا أو لاستهلاكها محليا لاسيما أن شركات التخزين في الصين تعتزم زيادة طاقة صهاريج النفط التجارية أكثر من 10 في المئة في 2015 للاستفادة من الطلب المتوقع وتخزين كميات كبيرة من الخام الرخيص إلا أن حجم المخزونات الصينية لا يزال في حدود 42 مليون برميل من الخام وهو يغطي صافي واردات النفط الصينية في نحو أسبوع وبالطبع هذا المخزون لا يقارن بالمخزون الأمريكي الهائل.

سيناريو التخزين العائم المتكرر

يشهد السوق العالمي للخام حالة تسمى «الكونتانغو» وهي وضعية تنشأ مع وجود فائض في المعروض النفطي في الأسواق بالتزامن مع تباطؤ في الطلب على الخام حيث تؤدي تلك الحالة إلى أن تصبح أسعار تسليم عقود النفط الآجلة في المستقبل أعلى بكثير من أسعار بيعها الحالية وهو ما يدفع بالتجار والمتعاملين إلى تخزين النفط طمعا في بيعه مستقبلا بسعر أعلى.

المخزون النفطي العالمي بالمليون برميل

المنطقة	يناير 2014	ديسمبر 2014	يناير 2015	التغير بين يناير 2014 و 2015	نسبة التغير في المئة
المخزون التجاري	4946	5162	5207	261	5.3
إجمالي الدول الصناعية	2572	2710	2734	162	6.3
الأمريكتان	1296	1444	1468	172	13.3
أوروبا	891	878	883	-8	-0.9
منطقة المحيط الهادي	385	388	383	-2	-0.5
بقية دول العالم	2374	2452	2473	99	4.2
المخزون الاستراتيجي	1746	1848	1848	102	5.8
نفط على متن الناقلات	1028	1044	1051	23	2.2
الإجمالي	7720	8054	8106	386	5.0

المصدر: منظمة «اوابك»

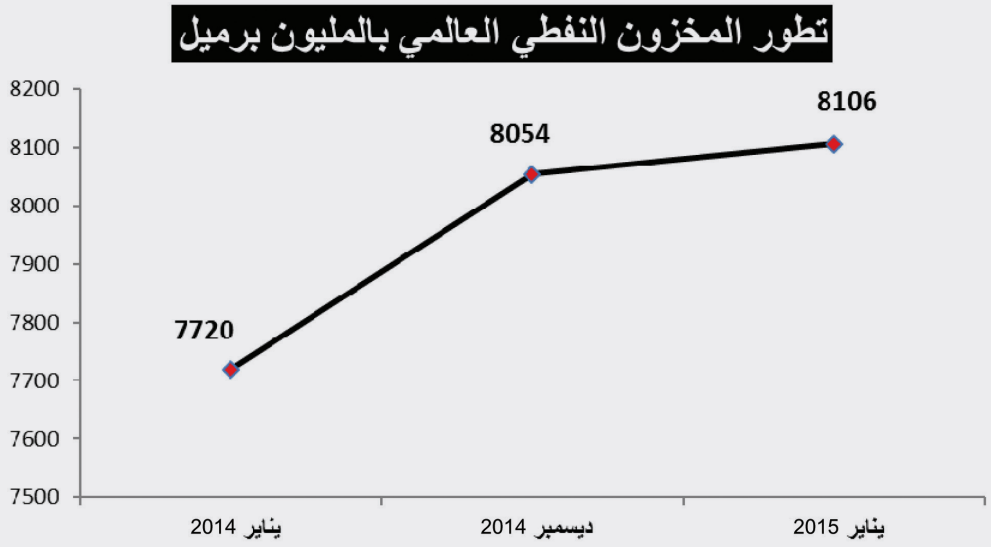

المصدر: منظمة «اوابك»

وفي هذا السياق يشهد السوق العالمي حاليا حالة من حالات «الكونتانغو» التي سبق وشهدها من قبل في عام 2009 بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط والتي فقدت أكثر من 70 في المئة من قيمتها وهبطت من أعلى مستوياتها التاريخية البالغة 145 دولارا لتصل إلى أقل من 40 دولارا خلال 6 أشهر وترتب عليها ارتفاع موجة تخزين النفط.

ويرى مصرف باركليز البريطاني في بيان صحافي نشرته الشرق الاوسط أن العالم يشهد حاليا ظروفا شبيهة بظروف عام 2008 إذ توقع أن تكون السوق العالمية قد خزنت نحو 215 مليون برميل من النفط في الربع الثالث من 2014 وهو مستوى مقارب للمستوى العالمي الذي جرى تخزينه ما بين عامي 2008 و 2009 مع توقعات بأن يستمر بناء المخزون بزيادة تبلغ نحو 400 مليون برميل في العام 2015 .

وعلى الرغم من أن المخزونات الضخمة يمكن أن تشكل ضغطا على الأسعار وعلى شكل المنحنى المستقبلي لها خصوصا مع عدم إقدام الدول المنتجة الرئيسية على تخفيض إنتاجها ولاسيما دول منظمة الأوبك فإن مصرف باركليز البريطاني يقول في تقريره المشار اليه سابقا إن الطلب في السوق اليوم أفضل بكثير من الطلب في عام 2008 عندما انهار الاقتصاد العالمي ومن المحتمل أن تساعد الصين والهند في امتصاص جزء من الفائض النفطي في العام 2015 لبناء مخزوناتهما.

أما وكالة الطاقة الدولية فقد أوضحت في تقرير صادر عنها مؤخرا لها أن العالم قد يشهد بناء المخزون بنحو 297 مليون برميل في النصف الأول من العام المقبل وهو ما سيجعل حجم النفط المخزن عالمياً يرتفع إلى 2869 مليون برميل وهو مستوى غير مسبوق وسيشكل تحديا لسعات التخزين العالمية.

«الكونتانغو» ليس مبررا

لكن هناك في السوق من يرى أن «الكونتانغو» الذي نشهده اليوم ليس مبررا كافيا لتخزين النفط وليس مبررا حتى نعود بالذكريات إلى عام 2008 وفي مقدمتهم مصرف «غولدمان ساكس» الذي يرى أن شكل المنحنى المستقبلي للأسعار لا يحفز تخزين النفط.

وتستند تلك الرؤية إلى أن الفروق بين السعرين الفوري والأجل ليست كبيرة مثلما كان الوضع عام 2008 خصوصا أن أسعار بيع نفط غرب تكساس الفورية في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» بلغت نحو 58 دولارا في أول مايو 2015 مقارنة بسعر بيع مستقبلي بعد 5 سنوات لم يتجاوز 70 دولارا للبرميل وهذا لا يقارن بالوضع الذي كانت عليه الأسعار في 2008 عندما كان سعر بيع نفط غرب تكساس 33 دولارا وكان السعر المستقبلي أكثر من 70 دولارا كما أن مخزونات النفط في الاقتصادات المتقدمة ارتفعت بمعدلات سريعة مقارنة بالوضع الحالي.

المصدر: منظمة «اوابك»

تطور أسعار سلة أوبك السنوية بالدولار لكل برميل

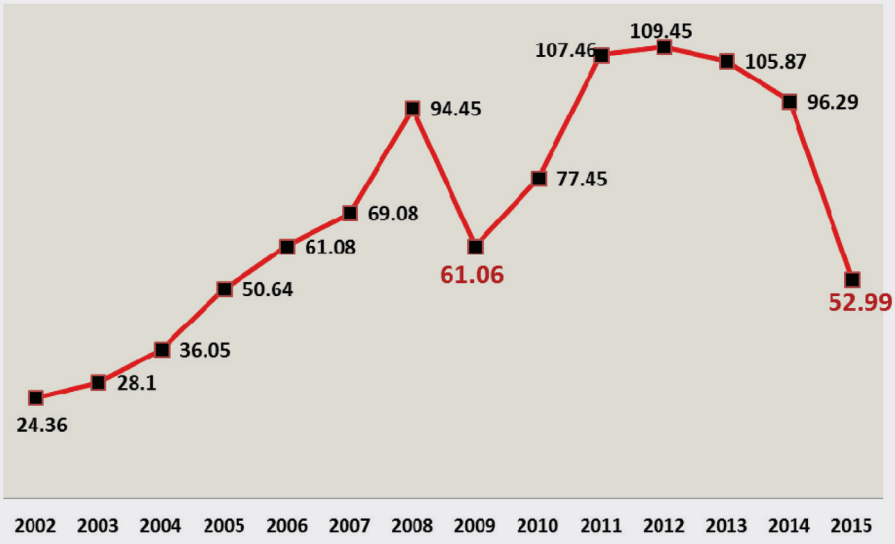

المصدر: منظمة «اوابك»

تطور أسعار سلة أوبك الشهرية بالدولار لكل برميل

المصدر: منظمة «اوابك»

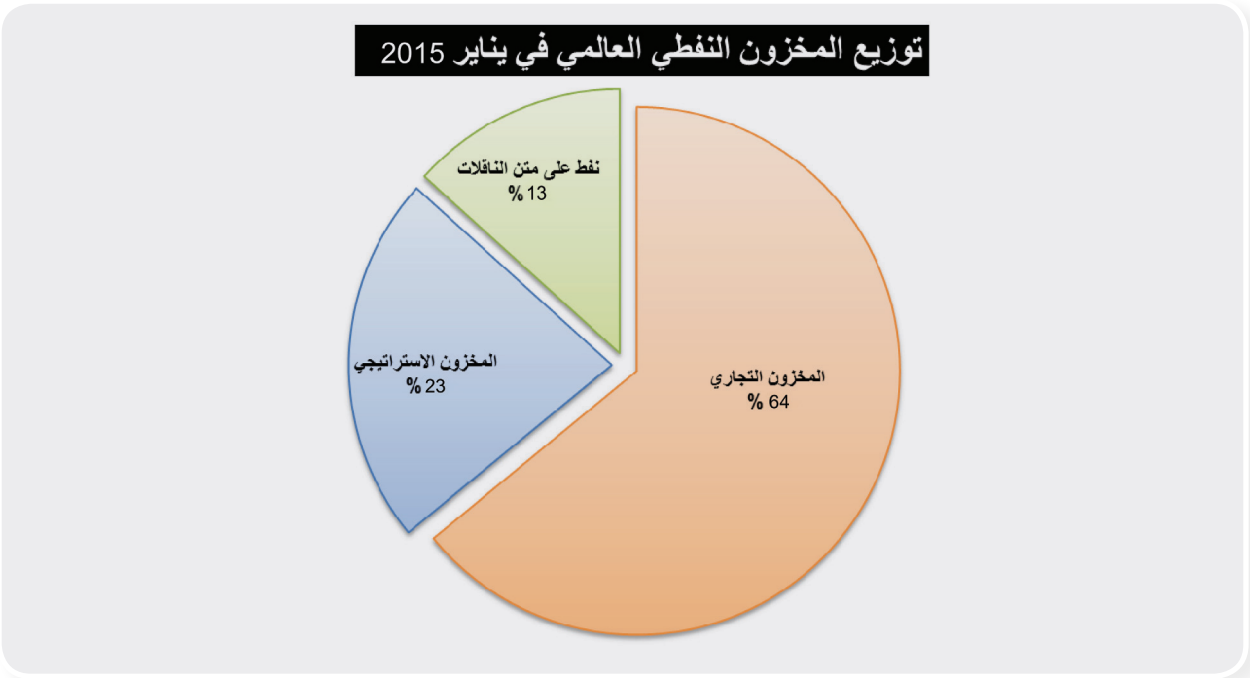

المصدر: منظمة «اوابك»

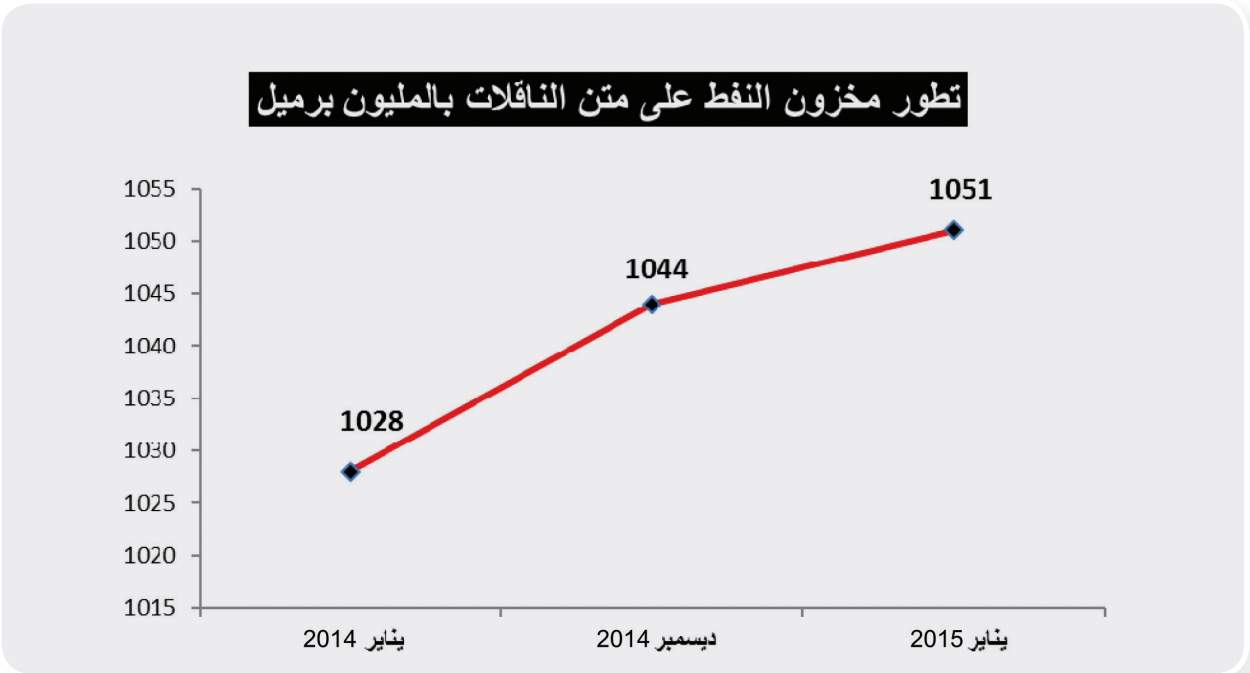

المصدر: منظمة «اوابك»

المخزونات العائمة

ووفق الجهات الدولية تزيد تقديرات التخزين العائم للنفط عن المليار برميل ونحو 90 في المئة منها يتم تخزينها في خزانات عائمة ثابتة في مناطق عديدة في العالم وخصوصا في مناطق الاستهلاك الرئيسية مثل آسيا وأوروبا وأمريكا سواء من قبل الحكومات أو شركات التخزين المتخصصة التي تقوم بتأجير تلك الخزانات لحساب الغير أو تقوم بتشغيلها لحسابها لدواعي التجارة والمضاربة فيما يتم استخدام الناقلات النفطية العملاقة في تخزين الحصة الباقية التي تصل إلى نحو 100 مليون برميل.

من جهته قال المحلل النفطي عبدالحميد العوضي في تصريح خاص لتقرير «كونا» النفطي إن بعض شركات البترول الوطنية والعالمية تضطر بين وقت وآخر إلى تحويل بعض ناقلات النفط التابعة لها إلى خزانات عائمة وذلك لتخزين النفط الخام أو المنتجات البترولية.

عبدالحميد العوضي

وأرجع العوضي لجوء بعض الشركات إلى التخزين العائم للنفط وبروز تلك القضية إلى الواجهة حاليا لعدد من الأسباب أهمها أسباب اقتصادية تهدف إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتحقيق الأرباح مستفيدة من المتغيرات في أوضاع السوق وخصوصا مع تراجع الأسعار الفورية مقارنة بالأسعار الآجلة حيث شهدت منذ بداية النصف الثاني من عام 2014 تراجعا كبيرا في الأسعار لأقل مستوى لها منذ عام 2010 ثم استمر ذلك خلال الربع الأول من عام 2015 في مقابل وجود أسعار أكثر ارتفاعا للعقود الآجلة وهو ما يدفع لتخزين النفط لتحقيق أرباح مضاربية كبيرة.

وفي هذا السياق باعت شركات لتجارة النفط مثل «كوش» و «فيتول» في الولايات المتحدة على مدى شهر أبريل ملايين البراميل المخزونة في ناقلات بالبحر وذلك لجني الأرباح بعدما ارتفعت أسعار الخام مرة أخرى.

وتشير تقارير أخرى إلى أن شركات المتاجرة باعت نحو 30 مليون برميل من الناقلات العملاقة منذ أبريل 2015 عندما ارتفعت مخزونات الخام في البحر إلى مستويات قياسية بلغت اكثر من 100 مليون برميل لتتراجع المخزونات العائمة في الناقلات إلى نحو 70 مليون برميل حاليا.

وحققت شركات المتاجرة أرباحا كبيرة من التخزين والمضاربة في أسواق النفط ومثال ذلك إعلان شركة بريتيش بتروليوم البريطانية الهولندية أن تخزين الخام ساعدها على تحقيق أرباح تجارية قيمتها 500 مليون دولار في الربع الأول من العام 2015.

وأشار العوضي إلى أن الأسباب السياسية مثلما هو الحال في حالة إيران «المفروض عليها عقوبات اقتصادية»

قد تكون دافعا للتخزين العائم للنفط إذ تشير التقارير إلى أن إيران تمتلك أسطولا من الناقلات العملاقة يصل عددها إلى نحو 50 ناقلة وتستخدمها إلى جانب منصات تخزين بحرية أخرى لتخزين كميات هائلة من النفط الذي يزيد عن حصتها الإنتاجية في أوبك والتي جرى تقليصها لتناسب العقوبات الدولية المفروضة عليها.

وذكر أن هناك أسبابا فنية تفرضها عمليات التشغيل سواء عمليات إنتاج النفط أو عمليات التكرير في المصافي لإنتاج المشتقات البترولية في الوقت الحالي وهو ما يدفع بعض الدول والشركات إلى التخزين في الناقلات.

ولفت العوضي الى أن هناك مزايا عديدة للتخزين في الناقلات منها أنها إحدى الوسائل أو الأدوات الاستراتيجية لتحقيق أهداف قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى ومن بينها تحقيق الربحية وتأمين المخزون والتحكم في أسعار النقل خصوصا أنها أقل تكلفة مقارنة بتكاليف الخزانات الأرضية كما أنها توفر مرونة في المعروض بفضل قدرتها على التحرك بسهولة ويسر بين موانئ التصدير وموانئ الاستيراد وعادة ما تكون راسية بالقرب من تلك الموانئ.

مظاهر نمو التخزين البحري

وأوضح العوضي أن نحو 10 في المئة من سفن الأسطول العالمي للناقلات العملاقة البالغ عدده نحو 550 ناقلة يستخدم في التخزين وأنه في بداية عام 2015 استأجر عدد من أكبر شركات تجارة النفط في العالم ناقلات عملاقة لتخزين الخام في البحر في ضوء تزايد تخمة المعروض النفطي العالمي.

وقد حجزت شركات تجارية وشركات عملاقة للطاقة ناقلات يزيد عددها عن 30 ناقلة لما يصل إلى 12 شهرا وعلى سبيل المثال حجزت شركة فيتول - أكبر شركة مستقلة لتجارة النفط في العالم - ناقلة عملاقة تتسع لثلاثة ملايين برميل وهي من أكبر الناقلات التي تجوب المحيطات في العالم كما استأجرت ناقلة ضخمة أخرى تتسع لمليوني برميل في حين استأجرت ترافيجورا - ومقرها سويسرا - ناقلة واحدة على الأقل من نفس الحجم وحجزت شركة شل اثنتين.

وعلى الرغم من أن الشركات الكبرى العاملة في مجال تجارة النفط عادة ما تستأجر الناقلات لفترات طويلة في إطار عملياتها اليومية فإن موجة الحجز لفترات طويلة غير معتادة ترجح أن تلك الشركات تستخدم الناقلات في الغالب لتخزين الخام الفائض في البحر إلى حين تعافي الأسعار في تكرار لرهان تجاري مربح جرى في العام 2009 عندما انهارت الأسعار.

وتشير قوائم الشحن إلى أن الشركات التجارية تمكنت من استئجار الناقلات الضخمة «التي تتسع لمليوني برميل» بسعر يقل عن 40 ألف دولار في اليوم وهو أقل بكثير من السعر الفوري الذي يقترب من 97 ألف دولار يوميا والذي تسبب في ابتعاد كثير من تجار الخام وتم خفض الأسعار من خلال الاتفاق على استجار بعض الناقلات الأقدم والأقل من حيث كفاءة استهلاك الوقود لمدة 12 شهرا.

وتقول شركة «تيكي» وهي شركة تمتلك عددا من الناقلات ومقرها جزيرة برمودا شرق الولايات المتحدة في بيان صحافي لها إن الأزمة الحالية تختلف عن سابقتها لعام 2009 لاسيما أنه حينذاك كانت أسعار الشحن متدنية جدا وكان الملاك مستعدين لتأجير السفن بهدف تخفيف أثر ضعف الأسعار الفورية.

وترى الشركة أن سوق الشحن آخذة في الصعود الآن وسيكون الملاك أكثر ترددا في ربط سفنهم بعقود إيجار آجلة ما لم يكونوا يشعرون بشدة بأن الأسعار توشك على الانخفاض.

لكن في النهاية تؤكد التقارير أن عددا من الدول وشركات المتاجرة بالنفط نجحت في حجز طاقات تخزين عائمة ضخمة أدت لتكرار سيناريو عام 2009 حيث جرى تخزين ما لا يقل عن 100 مليون برميل في البحر وهو ما قدم إلى جانب عوامل أخرى بعض الدعم المؤقت للأسعار التي ارتفعت بالفعل في شهر مايو مقارنة بأبريل من العام 2015.

تخزين النفط في المنطقة

وفيما يتعلق بدول المنطقة فقد كان من الطبيعي أن تلجأ إلى تخزين فوائض إنتاجها بسبب تراجع الأسعار ووفرة المعروض النفطي في الأسواق العالمية في مقابل نمو الطلب بمعدلات أقل من الطبيعي إلى حين تحسن الأسعار وهو ما قامت به الدول المنتجة الرئيسية في المنطقة.

إلا أن خصوصية منطقة الشرق الأوسط تدفع دولا بعينها ولاسيما في منطقة الخليج بسبب مخاوف انقطاع الإمدادات عبر مضيق هرمز على سبيل المثال أو مضيق باب المندب أو حتى قناة السويس وكذلك بسبب قيود أخرى أحيانا إلى اتباع استراتيجيات تخزين في مناطق معينة وبكميات معينة نتيجة لوجود مثل تلك المخاوف.

فعلى صعيد الدول العربية الخليجية المنتجة للنفط تشير التقارير إلى اتجاهها جميعا إلى زيادة مخزوناتها النفطية ومنها العراق الذي أعلن عن رفع طاقات تخزين النفط إلى 15 مليون برميل بنهاية العام 2015 لاستيعاب الطاقات الإنتاجية المتصاعدة من الحقول الجنوبية فيما تخطط الإمارات لرفع طاقة تخزين النفط في ميناء الفجيرة من 8 ملايين متر مكعب إلى نحو 14 مليون متر مكعب بحلول عام 2020 فضلا عن خطط وبرامج متنوعة في السعودية التي تركز على توجه استراتيجي لجهة الغرب عبر البحر الأحمر بدلا من الخليج العربي وتخزين بعض إنتاجها في اليابان والخارج .

إلا أن اللاعب الأكبر إقليميا في تخزين النفط في الناقلات وبدون منازع هو إيران التي تعد الدولة الأولى في العالم في هذا المجال بفضل استحواذها على نحو 70 في المئة من نشاط التخزين العائم للنفط في الناقلات في العالم وذلك بسبب العقوبات الدولية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي تحاول إيران باستخدام ناقلات النفط كخزانات معالجتها.

وذكر العوضي أن إيران ضاعفت أسطولها من الناقلات العملاقة خلال السنوات القليلة الماضية من خلال بناء سفن جديدة أو شراء سفن مستعملة من السوق ليصل عدد سفن أسطولها إلى أكثر من 50 سفينة بنهاية عام 2013 مقارنة مع 28 سفينة فقط عام 2010 مما وضعها في المرتبة الرابعة عالميا في مجال نقل النفط دوليا متقدمة على السعودية من حيث عدد الناقلات العملاقة رغم الفارق الكبير في إنتاج النفط بين البلدين .

وتظهر التقارير أن ايران تستخدم ما بين 20 إلى 30 ناقلة عملاقة مملوكة لها أو مستأجرة في تخزين النفط بكميات تقدر بما بين 20 إلى 30 مليون برميل وأنها دشنت خزانات عائمة آخرها كان في فبراير 2015 في منطقة « سروش » النفطية بالخليج العربي تبلغ سعتها التخزينية نحو 2ر2 مليون برميل فضلا عن تخزينها لبعض الخام في عدد من الأسواق الآسيوية الرئيسية.

ويرجع المحللون لجوء ايران إلى التخزين العائم لعدد من الأسباب الخاصة إلى جانب الأسباب المتعارف عليها في الدول الأخرى كما أن استخدام الناقلات كخزانات عائمة يوفر لإيران كلفة أقل مقارنة بتخزينه في خزانات أرضية.

الكويت والتخزين العائم

تلجأ الكويت إلى تخزين النفط للأسباب المتعارف عليها عالميا إلا أنها لجأت إلى التخزين العائم في فترات تاريخية متفرقة ولأسباب متنوعة ففي عام 1995 قامت مؤسسة البترول الكويتية بتخزين كميات من نفطها في جزر البهاما بالبحر الكاريبي لتكون قريبة من أسواق أمريكا ولدواع تجارية أهمها انتهاز الفرص عند ارتفاع أسعار النفط لتحقيق عائد أفضل وتوفير النفط للزبائن خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد على أسبوع مما يمنحها التفوق على منافسيها.

و خلال حرب تحرير العراق عام 2003 قامت المؤسسة بتخزين كميات من المشتقات البترولية في إمارة الفجيرة تحسبا لأي طارئ كما قامت بتخزين كميات قليلة من النفط في كوريا الجنوبية عام 2007 بهدف استمرار التزويد للزبائن دون انقطاع ومؤخرا وقعت عقدا مع الشركة العربية لأنابيب البترول «سوميد» يهدف إلى تخزين النفط الخام و تسهيل عمليات التصدير عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

وتعتزم شركة «ايدميتسو كوشان» ثالث أكبر شركة للتكرير في اليابان والتي لديها شراكة مع شركة البترول الكويتية العالمية استئجار صهاريج تخزين الوقود في سنغافورة في مساع لها لتوسيع أعمالها التجارية في مركز صناعة النفط في آسيا.

أما على صعيد التخزين العائم فقد استخدمته الكويت في السابق واستخدمت السفن كخزانات عائمة كحل

سريع لمواجهة طلب إضافي طارئ على التخزين عندما كانت المصافي الكويتية لا تملك سعة تخزين كافية على الأرض تتناسب مع الطاقة التكريرية وكذلك الزيادة في القدرة الإنتاجية من النفط الخام.

والآن تعود القضية إلى الواجهة مجددا في العالم والمنطقة عموما والكويت على وجه الخصوص لاسيما مع تصاعد المخاوف من انقطاع الإمدادات من منطقة الخليج بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى الانخفاض الحادث حاليا في أسعار النفط وغيرها من الأسباب المتعارف عليها والسابق ذكرها.

وفيما يتعلق بسياسة الكويت تجاه التخزين العائم أشار العوضي إلى أن الكويت لا تقوم بتخزين كميات مهمة في الناقلات في الوقت الحالي إلا أنه في المقابل هناك دعوات للعودة إلى التخزين العائم لمواجهة التحديات الجيوسياسية ومخاوف انقطاع الإمدادات من المنطقة.

المناطق والأسعار

وقال العوضي إن هناك طرقا عديدة للتخزين في الناقلات وخصوصا الناقلات العملاقة من حجم VLCC التي يمكنها تخزين كمية كبيرة تصل إلى مليوني برميل من النفط الخام وعادة تدوم فترة التخزين 15 و30 يوما وقد تطول فترة التخزين إلى 6 أشهر حسب الغاية والهدف من التخزين مشيرا إلى أنه يوجد في العالم أكثر من 550 ناقلة نفط عملاقة من نوع VLCC يستخدم نحو 10 في المئة منها في نظام التخزين العائم.

وتبلغ سعة التخزين العالمية المتاحة نحو 250 مليون متر مكعب تستخدم لتخزين النفط الخام والمشتقات

البترولية تتركز في عدد من المناطق الاستراتيجية أهمها:

- روتردام: تقدر سعة الخزانات فيها بنحو 35 مليون متر مكعب. «المتر المكعب يساوي 6ر357 برميل»
- سنغافورة: تقدر سعة الخزانات فيها بنحو 65 مليون متر مكعب.
- الفجيرة: تقدر سعة الخزانات بنحو 13 مليون متر مكعب.
- جزر البهاماس: تقدر سعة خزاناتها بنحو 20 مليون متر مكعب.
- هيوستن: تقدر سعة خزاناتها بنحو 15 مليون متر مكعب.

إلى جانب مناطق أخرى تتوافر فيها خدمة تأجير الخزانات مثل شنغهاي في الصين وأوسان في كوريا الجنوبية وساو باولو في البرازيل وكوشينغ في أوكلاهوما بالولايات المتحدة ومعظم هذه المناطق تشهد حاليا توسعات ضخمة في مرافق الرسو والتصدير وزيادة في سعة وعدد الخزانات.

كذلك تسعى شركات تزويد خزانات النفط العالمية ومن أشهرها شركة «فوباك» الهولندية المتخصصة في الصهاريج والمرافئ و «برايت أويل بتروليوم» المدرجة في هونج كونج و «اويل تانكينج» و «بيوك آي» و «فيتول» و «سوميد» إلى تأجير خزاناتها لمن يتعامل بالنفط والمشتقات البترولية سواء شركات مصافي النفط أو الشركات المصدرة للنفط أو المستهلكة وأيضا الشركات المتاجرة بالنفط وبالمشتقات البترولية.

وتختلف أسعار التخزين بحسب المنتج ما بين الخام الخفيف والثقيل ودرجة نقائه وتأثيره على البيئة وحاجته للتدفئة إلا أن أسعار تأجير الخزانات تصل بشكل عام إلى نحو 6 دولارات لكل متر مكعب في الشهر

بما يعادل 45 سنتا لكل برميل شهريا وهي أسعار معرضة للارتفاع والانخفاض بحسب الأحداث والعرض والطلب.

آفاق المستقبل

ومثلما للتخزين بشكل عام والتخزين العائم بشكل خاص فوائد فله في المقابل أخطار عديدة على عدة مستويات أبرزها احتمالات تعافي أسعار الخام بشكل سريع بحيث يقل الفارق ما بين الأسعار الفورية والآجلة وتنتفي الحاجة للتخزين بشكل عام والعائم بشكل خاص بهدف المضاربة وتحقيق الأرباح التجارية أو احتمالات زيادة تكلفة التخزين العائم التي تتضمن أجور التخزين وأسعار الفائدة على الأموال المستثمرة في التخزين عن الأرباح المستقبلية المتوقعة نتيجة الفرق بين السعرين الفوري والآجل.

ومن بين الأخطار نقص المعلومات وعدم معرفة الكميات المخزنة فعليا على متن الناقلات وكذلك عدد الناقلات المستخدمة في التخزين وتوزيعها الجغرافي وتبعيتها للدول أو الشركات حيث تؤكد شركة «فرونتلاين مانجمنت» النرويجية التي تعد من أكبر مشغلي الناقلات في العالم أنه يصعب إدراك عدد السفن المستخدمة فعلياً في التخزين في حين يقول البعض إن معظم الناقلات المستأجرة بعقود سنوية تعمل حالياً في تسليم الخام كالمعتاد.

وفيما يتعلق بمستقبل التحزين العائم للنفط يرى العوضي أنه يتوقف على العديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالفروق بين الأسعار الآجلة والفورية للنفط ومدى توافر البدائل الأخرى في الخزانات الأرضية من ناحية السعة والتكلفة والمناطق المتاحة فضلا عن العوامل السياسية ذات الصلة ومنها العقوبات الاقتصادية على إيران التي تعد المستخدم الأكبر لهذا النوع من ناقلات التخزين في العالم.

أما على صعيد تأثير التخزين العائم على أسعار النفط العالمية فيوضح العوضي أن الكميات المخزنة في الناقلات على المستوى العالمي تصل تقديراتها إلى نحو 60 مليون برميل يوميا فقط ومن المرجح أن تكون قد تراجعت بعد تغيرات الأسعار الأخيرة للخام وهي في كل الأحوال ذات تأثير محدود على الأسعار.

وفي النهاية سيظل التخزين في الخارج يؤدي دوراً مهما في الصناعة النفطية وتجارتها العالمية ويعد أداة استراتيجية تسويقية جيدة مؤثرة لتحقيق الأرباح وتقليل الخسائر المتوقعة خاصة عندما تكون أوضاع الأسواق النفطية غير مستقرة.